

لا يكلم ثم ان منهم كل واحد في صريحا او اختص بهما الفطنون
 في كناية والا فلا خاتمة لو قال لزوجته ان قلت مزك
 فانك طالق فقبلها بعد موتها تطلق لادلاها ثم بعد الموت
 بخلاف يقتيل امه فانك لا تخف والاكرام ولو قال لزوجته
 ان زوجت في البيت عيانه من متاعك ولم اكسر في راسك فانك
 طالق فوجد هاتوا كما تطلق على المعتد وقيل تطلق عند الياس
 بموت احدكما
في بيان احكام الطلاق التي
 والبعوى وغير ذلك ولحقا فصلها من بعض النسخ
 والنساء كالمواضع جمع لا واحد من لفظ ولا مد للجنس والمراد
 النساء لا يتقدم ما ياتي فلا يلزمه تقيم التي اللفظ والغيره
 اما الطلاق اي ايقاعه لان الحرة وعجزها عما تنفلق بهما
 المكلف وهو الايقاع وخرج به الفسخ فلا كنة فيه ولا بدعة
 في الروعة واحدها سنة وبدعة في ذكر المصالح يجوز انما
 تقربها جوارا الاول وحرمه الثاني لما فيه من تطويل العدة
 على المطلقة فتأمل وهو ذوات كحيت اي غير كحامله وغير
 والآية والمختصة كما ياتي وان لم يصر بالعبارة غيره الراجح
 هو قيد له بد منه في ظهري له مع اخره والا فهو بدعي غير
 مجاب فيه اي ولا في حقيق قبله سواء تجزئه او كان قد علقه بالوفاة
 وفي جله في ما لو علق فيه بالوفاة في غيره ثم ان وجدت الصفة
 لا وقت سنة فهو سئ او في وقت بدعة فهو بدعي لكن لا اتم فيه
 قال الخليل واعلم ان النسيء كالحية وان الوطء في الدبر ولو خال
 النسيء الحرة بالجماع فتأمل في كحيت اي لا يقع الحرف بان يوجد
 جميع صيغة اول طفلة فيه وليت مع اخره يستفي من ذلك ما يطلق
 في الطهر طلقة ثم في كحيت او في اواقع الطلاق مع اخره من كحيز

فهو

فهو في فيها وجود الصفة المعلق بها في كحيت بلخصه كحيزه
 وخرج بتولم في كحيت ما لو وافق قوله انت من الطهر وطالق
 فهو كحيت فانه يكون سنيا كما مضي عليه العلامة في خط وغيره
 وبما ابي الرضا وغيره وجماع التعريف قال ابن الزينة
 وهو من تزييت كحيت عاود اجزائه لان الطلاق لا يقع بقطعة انت
 بغيره ايقافا وانما يقع بجموع قولها انت طالق في حجب الطهر
 المذكور قوله كما لا يتم لو علق سيدامة عتمة على اطلاقها فظلمتها
 في حيزه في كحيت لم يجزم وكذا طلاق المولى وكحيت فتأمل
 جامع فيه اي في القبل او في الدبر وكذا خال النسيء الحرة كحيزه
 حيت كان عالما بما يراه من احوال كحيزه وصرف ليس في
 طلاقه سنة ولا بدعة فعنا صواب الفرض الثاني في ذلك المصنف قال
 شيخنا ولا يخون ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من المصنفين
 حيت قالوا ان في تقيم النسيء والبدعي طريقته احدهما انه
 قسما في كحيت وبدعي وقسما في كحيت في كحيت في كحيت في كحيت
 ثلاثة اقسام هي وبدعي ولا ولا فالقسمة الاولان هما ما ذكره المصنف
 في الصريف الاول والقسمة الثالث هو ما ذكره المصنف في الصريف الثاني
 على ان ما ذكره المصنف مستقيم كما سير في ذلك تأمل ما قرناه فيه
 اه اول ويكفي كحيت بان مراد المصنف بالصريف الاول ما يعلو النسيء
 والبدعي ويراد بالنسيء ما فيه كواب لا مطلقا كحيزه الذي سلكه
 بدليل قول المصنف وبدعي ومراده بالصريف الثاني ما عد القسامين
 الاولين وح فيوافق المشهور من كونها في اقسام سئ وبدعي ولا ولا
 فتأمل وهو الرابع لو كانت الصفة العدد المذكور كحيزه او كحيت
 واحدا لما عرفت من انهم اكثر منه وذلك كما تقدم ويشمل ايضا طلاق
 الحرة فتأمل الصغرى اي لان عدمه في الاصل ومنها الايسة

Copyrighting University